

Distr.
GENERAL

E/CN.3/1999/14
26 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة الثلاثون

١ - ٥ آذار/ مارس ١٩٩٩

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

الآثار الإحصائية المترتبة على المؤتمرات الرئيسية

المعقودة في إطار الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة

التوفيق بين مؤشرات التنمية وترشيدها
في منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

أقرت اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين مجموعة من ١٥ مؤشراً بوصفها مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا واتفقت على النظر في تنفيذ واستعمال المؤشرات في دورتها الثلاثين. وشجعت اللجنة أيضاً الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة على مواصلة عملها في إعداد قائمة الجرد لجمع البيانات داخل المنظومة.

ويصف هذا التقرير جهود الشعبة نحو تجميع هذه المؤشرات بغية تقدير توافر البيانات على الصعيد الدولي. ويصف كذلك مشروع مؤشرات موازياً انبثق عن مقررات وتوصيات عدة هيئات تابعة للأمم المتحدة، مثل اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الفرعية للأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا - مقدمة	١	٥
ثانيا - التجميع التجريبي لمجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا	٢ - ٢٠	٥
ألف - توافر البيانات على الصعيد الدولي	٦ - ١١	٦
باء - استعمال المصادر الوطنية التكميلية	١٢ - ١٤	٧
جيم - استنتاجات من التجميع التجريبي لمجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا	١٥ - ٢٠	٧
ثالثا - نحو متابعة أكثر تكاملا وتنسيقا للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية المعقودة في إطار الأمم المتحدة	٢١ - ٣٢	٩
ألف - قائمة جرد بمؤشرات التنمية	٢٦ - ٢٩	١٠
باء - تقييم الأثر المترتب على البلدان	٣٠	١١
جيم - المؤشرات المتعلقة بالتقييم القطري المشترك في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	٣١ - ٣٢	١١
رابعا - نقاط للمناقشة	٣٣ - ٣٤	١٢

المرفقات

<u>الصفحة</u>	<u>المقرات</u>
١٣	المرفق الأول - مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا
	المرفق الثاني - توفر البيانات على الصعيد الدولي حسب المؤشر والمنطقة
١٥	
	المرفق الثالث - توفر البيانات على الصعيد الدولي حسب المؤشر والمنطقة وحداثة البيانات
١٧	
	المرفق الرابع - التوفيق بين مؤشرات التنمية وترشيدها: بيان بالمشاكل والخطوات اللازمة لحلها
٢٠	

أولاً - مقدمة

١ - ينقسم هذا التقرير الى جزئين رئيسيين. فأما الجزء ثانياً فيعرض نتائج التجميع التجريبي الذي تضطلع به الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة لمجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا على الصعيد الدولي؛ ويعالج المسائل المطروحة من قبل الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق الإحصائي الدولي فيما يتعلق بمجموعة البيانات المذكورة. وأما الجزء ثالثاً فيشمل التطورات الحادثة داخل المنظومة بصدد المتابعة المنسقة للمؤتمرات الرئيسية المعقودة في إطار الأمم المتحدة والاتجاهات الجديدة لعمل الشعبة بصدد المؤشرات. ويختتم التقرير بنقاط للمناقشة في الجزء رابعاً.

ثانياً - التجميع التجريبي لمجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا

٢ - أقرت اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين مجموعة أساسية من ١٥ مؤشراً اجتماعياً هي مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا يمكن استخدامها في رصد مجالات الاهتمام الرئيسية التي تناولتها المؤتمرات الدولية المعقودة في الآونة الأخيرة (انظر المرفق الأول للاطلاع على القائمة التي تم إقرارها). كذلك دعت اللجنة المستعملين الى البناء على أساس مجموعة البيانات تلك لمواجهة الاحتياجات والظروف الوطنية، وإلى تقديم تغذية عكسية عن تنفيذ واستعمال مجموعة البيانات.^(١)

٣ - وأيد الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق الإحصائي الدولي، في دورته التاسعة عشرة، التقدم المحرز في تنفيذ مجموعة البيانات، وطلب إلى الأمانة العامة مواصلة عملها في صدد المؤشرات. وشدد الفريق أيضاً على ان العمل يجب أن يتم في إطار تعزيز القدرات الوطنية على جمع البيانات الإحصائية (انظر E/CN.3/1999/20، الفقرة ١٩).

٤ - وتبعاً لهذه التوصيات، قامت الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة بإعداد تجميع تجريبي لمجموعة البيانات، استناداً، بادئ ذي بدء، الى البيانات الوطنية الرسمية المبلغة الى الوكالات الدولية أو التي قامت هذه الوكالات بجمعها، واستكملتها من التقارير الوطنية. ولم تشمل عملية التجميع سوى أحدث البيانات المتوفرة للفترة ما بين عام ١٩٨٥ والوقت الحاضر. وكان ثمة استثناء فيما يتعلق بالمؤشر "متوسط عدد الأشخاص للغرفة الواحدة"، الذي مددت فترة تغطيته الى بداية عام ١٩٨٠، وذلك (أ) لأن آخر جهد دولي لتجميع البيانات لهذا المؤشر جري في عام ١٩٩٤، (ب) ولأن البيانات تقوم على أساس التعدادات ولذلك فلا تتوفر في كثير من الأحيان إلا مرة كل ١٠ سنوات، مع تأخر كبير في الإبلاغ.

٥ - ولما كان أحد الأهداف الرئيسية لعملية التجميع يتمثل في تحديد الثغرات والمجالات التي تتطلب اهتماماً أكبر من جانب النظم الإحصائية الوطنية الدولية، فقد استبعدت قصداً البيانات والاسقاطات

المبسطة والقائمة على أساس نماذج وغيرها من البيانات والاسقاطات التقديرية المعدة من قبل منظمات دولية.

ألف - توافر البيانات على الصعيد الدولي

٦ - المصادر الدولية المنشورة المتعلقة بالتجميع التجريبي لمجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا هي ما يلي: موجز إحصاءات المستوطنات البشرية لعام ١٩٩٥، والحولية الديموغرافية لعام ١٩٩٦، وتقرير السكان والإحصاءات الحيوية: البيانات المتوفرة ابتداءً من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨، وتقرير رصد سكان العالم لعام ١٩٩٨، وحولية إحصاءات العمل لعام ١٩٩٧. وإلى جانب ذلك، قدم مكتب العمل الدولي ومنظمة الصحة العالمية وفرع الإحصاءات الاقتصادية بالشعبة الإحصائية للأمم المتحدة ملفات من قواعد البيانات الخاصة بكل منها.

٧ - وقد مضى التجميع التجريبي قدما بدون ثلاثة مؤشرات، لا تتوفر في المصنفات الدولية: متوسط عدد سنوات الدراسة المكتملة، والقيمة المالية لسكّلة الأغذية اللازمة لتلبية الحاجة الغذائية الدنيا، ودخل الأسرة المعيشية للفرد الواحد (المستوى والتوزيع).

٨ - ويختلف توفر البيانات على الصعيد الدولي إختلافاً كبيراً حسب المؤشر. فبيانات مجاميع السكان متوفرة بالنسبة للجميع عدا أربعة من مجموع ١٩٥ بلداً؛ بيد أن بيانات توزيع السكان حسب الأعمار ونوع الجنس متوفرة بالنسبة لـ ١٥٨ بلداً فقط. وهناك مؤشرات أخرى متوفرة على نطاق واسع نوعاً ما هي نسبة الحصول على المياه المأمونة (١٥٥ بلداً)، ونسبة الحصول على خدمات المرافق الصحية (١٦٧ بلداً)، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة (١٠٤ بلدان)، والنتائج المحلي الإجمالي للفرد (١٧٢ بلداً) وانتشار استعمال وسائل منع الحمل بين النساء المتزوجات (١٢٨ بلداً). أما المؤشرات الباقية فمتوفرة بالنسبة لأقل من نصف البلدان (انظر المرفق الثاني).

٩ - ويتباين توافر البيانات على الصعيد الدولي تبايناً كبيراً من منطقة الى أخرى. فبيانات السكان حسب نوع الجنس والسن متوفرة بوجه عام، باستثناء بلدان افريقيا وآسيا؛ فهناك ١٨ من مجموع ٥٤ بلداً في افريقيا و ١٠ من مجموع ٤٨ بلداً في آسيا لا تملك بيانات أحدث من عام ١٩٨٥ في الحولية الديموغرافية الأخيرة (انظر المرفق الثالث). والمؤشرات الأساسية للوفيات - وفيات الرضع، ووفيات الأطفال، ووفيات الأمهات - متوفرة في معظم البلدان في أوروبا، وفي ما يزيد قليلاً على نصف البلدان في الأمريكتين، وفي أقل من نصف البلدان في آسيا واقيانوسيا، ولكنها متوفرة في بلدان قليلة جداً في افريقيا. وترجع هذه الفجوة في البيانات أساساً الى عدم وجود نظام يعمل بصورة جيدة لتسجيل الإحصاءات الحيوية.

١٠ - والبيانات المتوفرة والمنشورة في المنشورات الدولية عن البلدان في افريقيا والأمريكيتين وآسيا واوليانوسيا ليست على وجه العموم في حداثة البيانات المتعلقة بالبلدان في أوروبا. وأحدث البيانات المتوفرة المتعلقة بمؤشرات مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا في معظم البلدان في افريقيا والأمريكيتين وآسيا واوليانوسيا، باستثناء تقديرات إجمالي عدد السكان والحاصلين على المياه المأمونة والمرافق الصحية، يعود تاريخها الى ما بين ١٩٨٥ و ١٩٩٤، بينما البيانات الخاصة بالبلدان في أوروبا فمعظمها يرقى الى عام ١٩٩٥ أو ما بعده.

١١ - وهناك إثنان من مؤشرات مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا لا تقوم البلدان في أوروبا بالإبلاغ عنهما على ذات النطاق الواسع الذي يجري عليه الإبلاغ من قبل البلدان في مناطق أخرى: الحصول على المياه المأمونة (ابلاغ عنه ١٨ من أصل ٤٢ بلداً) وانتشار استعمال وسائل منع الحمل (ابلاغ عنه ١٧ بلداً).

باء - استعمال المصادر الوطنية التكميلية

١٢ - تم إكمال البيانات التي توفرها المصادر الإحصائية الدولية المنشورة ببيانات أخذت من تقارير التعدادات الوطنية والمنشورات الإحصائية الوطنية الأخرى المتاحة حالياً في قسم الإحصاءات الديموغرافية ومكتبة الأمم المتحدة للإحصاءات. وقد تم أيضاً استعراض البيانات المقدمة من ١٥ بلداً استجابة لرسالة الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة بشأن مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا وإدماجها، حسب الاقتضاء.

١٣ - وتبلغ كمية المعلومات الإضافية أو الأحدث عهداً المأخوذة من المصادر الوطنية مقداراً هائلاً، وخصوصاً فيما يتعلق بالسكان حسب نوع الجنس والسن، ومتوسط العمر المتوقع، ومعدل وفيات الرضع ونسبة وفيات الأمهات. غير أن ثمة مشكلة عويصة في استعمال المصادر الوطنية التكميلية هي افتقارها الى التوحيد في تعريف المؤشرات المأخوذة في الاعتبار وفي ممارسات البلدان في جمع البيانات والإبلاغ عنها.

١٤ - واستناداً الى التجميع الدولي التجريبي المكمل، قامت الشعبة بإعداد صحائف لكل قطر على حدة سيجري ارسالها الى البلدان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ لاستعراضها وربما اكمالها أو استكمالها.

جيم - استنتاجات من التجميع التجريبي لمجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا

١٥ - يكشف التجميع التجريبي لمجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا عن وجود فجوات عديدة في البيانات على المستوى الدولي. فإلى جانب التغطية، يمثل عمر البيانات مشكلة أيضاً. وتوضح ندرة

البيانات بوجه خاص بالنسبة لأفريقيا، وإلى درجة أقل بالنسبة لآسيا. وقد كان من شأن استخدام التقارير الوطنية المتاحة أن حَسَّنَ التغطية وانتج بيانات أحدث عهداً في حالات كثيرة.

١٦ - ولم تدخل ثلاثة من مؤشرات مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا في عملية التجميع التجريبي. أما أولها، وهو "متوسط عدد سنوات الدراسة المكتملة"، فمع أنه لم يجمع على الصعيد الدولي إلا أن من الممكن حسابه إذا كان لدى البلدان بيانات مفصلة عن التحصيل التعليمي بحسب الصفوف المدرسية. وأما الثاني، وهو "دخل الأسر المعيشية للفرد"، فيحتمل أن يتوفر على الصعيد الوطني، غير أنه يتعين النظر في جودة هذا المؤشر وقابليته للمقارنة وفائدته على الصعيد الدولي. وأما المؤشر الثالث، وهو "القيمة المالية لسلة الغذاء اللازمة لتلبية الحاجة الغذائية الدنيا"، فلا توجد طريقة محددة واضحة لحسابه.

١٧ - ويتضح من الردود القطرية الواردة فيما يتصل بمجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا ان مجرد تزويد البلدان بقائمة المؤشرات لا يكفي للتنفيذ الوطني لمجموعة البيانات. ولذلك تقوم الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة حالياً بتزويد البلدان بمجموعة من التعاريف الواضحة لكل مؤشر لإرشادها في عملية تنفيذها لمجموعة البيانات.

١٨ - ومن المسائل المتعلقة بقابلية البيانات الدولية للمقارنة فيما يتعلق بمجموعة البيانات إنعدام التماثل بين البلدان في المفاهيم والأساليب المستخدمة في جمع البيانات وتجهيزها وإبلاغها. فضلاً عن ذلك، في الوقت الذي تملك فيه بعض البلدان وثائق بشأن المفاهيم وأساليب جمع البيانات والتقدير، فإن بلداناً أخرى لا تتييسر لها مثل هذه المعلومات بسهولة.

١٩ - وثمة مسألة أخرى يتعين النظر فيها في موضوع قابلية البيانات للمقارنة هي موثوقية ونوعية البيانات التي يراد مقارنتها. فنوعية البيانات الإحصائية المبلغة إلى النظم الإحصائية الدولية تتباين تبايناً كبيراً فيما بين البلدان. ففي بعض الحالات، جرى تقييم وتحليل موثوقية البيانات المجمعة بدرجات متفاوتة للسماح بإدخال تعديلات قبل الإبلاغ، في حين لا تُجرى تقييمات في حالات كثيرة أخرى وتكون نوعية البيانات غير معروفة.

٢٠ - وكخطوة تالية لتقييم توفر ونوعية البيانات المتعلقة بمجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا، ستضطلع الشعبة ببعثتين قطريتين في النصف الأول من عام ١٩٩٩. وستقوم البعثتان بتحديد أوجه النقص في نطاق البيانات الديموغرافية والاجتماعية ونوعيتها وأوانيتها، وسوف تقترحان طرقاً لتحسين هذه الإحصاءات.

ثالثاً - نحو متابعة أكثر تكاملاً وتنسيقاً للمؤتمرات ومؤتمرات

القمة الرئيسية المعقودة في إطار الأمم المتحدة

٢١ - دعت اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة الى تقديم تقرير يستعرض الحالة المتعلقة بتكاثف المؤشرات والمشاكل المتأتية عن ذلك، وخاصة بالنسبة للبلدان. وقد نوقش التقرير (انظر المرفق الرابع) في الاجتماع العاشر للجنة (نيويورك، ١٦ أيار/مايو ١٩٩٨)، الذي قرر انه ينبغي على الشعبة، بتعاون مستمر مع الوحدات الإحصائية في الكيانات التابعة وغير التابعة للأمم المتحدة، ان تبدأ في إعداد قائمة جرد بمؤشرات التنمية^(٧) والى جانب ذلك، يتعين انشاء موقع على شبكة الانترنت متضمن لقائمة الجرد والمعلومات المتصلة بهذا المشروع بمساعدة الشعبة.

٢٢ - ونظرت اللجنة الفرعية للأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية في العمل المقترح الاضطلاع به بشأن المؤشرات في دورتها الثانية والثلاثين، المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وأيدت اللجنة الفرعية انشاء موقع شبكي لمؤشرات التنمية، ورحبت بعرض الشعبة تقديم دعم فني للوكالات والعمل معها في إعداد معلوماتها للموقع الشبكي المقترح (انظر ACC/1998/14، الفقرة ٢ (أ)).

٢٣ - وجرى تناول مسألة مؤشرات التنمية أيضا في مناقشة أجراها فريق في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية المعقودة في إطار الأمم المتحدة (نيويورك، ١٣ - ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨). وكان أحد الاستنتاجات التي خلص إليها الفريق انه لإجراء رصد فعال للتقدم في تنفيذ نتائج المؤتمرات على الصعيد القطري ثمة حاجة ماسة الى أن يضع النظام المتعدد الأطراف مجموعة مترابطة من المؤشرات الأساسية، كما توجد حاجة الى تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة والبلدان على جمع وتحليل الإحصاءات (انظر E/1998/90، الفقرة ٥، المجال العام سادسا).

٢٤ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقرره ٢٩٠/١٩٩٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، عقد اجتماع غير رسمي للمجلس مع أفرقة خبراء للنظر بصورة شاملة في العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية والوطنية المعنية الأخرى، بصدد المؤشرات الأساسية لقياس التقدم نحو تنفيذ المتابعة المتكاملة والمنسقة لجميع جوانب المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية المعقودة في إطار الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة على جميع المستويات وذلك، كخطوة أولى، لغرض التقييم وتحديد حالات الازدواج والفجوات. والشعبة الإحصائية للأمم المتحدة مسؤولة عن إعداد التقرير الرئيسي الذي سينظر الاجتماع غير الرسمي فيه.

٢٥ - وكنتيجة لهذه المقررات والتوصيات، بدأت الشعبة مشروعا بصدد المؤشرات، يتألف من الأنشطة الرئيسية الثلاثة التالية:

(أ) وضع قائمة جرد بمؤشرات التنمية لتحديد حالة الانتاج ونشر المؤشرات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها؛

(ب) تقييم أثر تكاثر مجموعات المؤشرات على البلدان، مع ما يلزمها من متطلبات الإبلاغ على الصعيد الوطني؛

(ج) التعاون مع الوكالات والمنظمات الدولية في المبادرات الجارية لوضع مؤشرات لرصد أهداف وبرامج المؤتمرات.

ألف - قائمة جرد بمؤشرات التنمية

٢٦ - تشمل المرحلة الأولى في مشروع المؤشرات ثلاث وكالات (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، وشعباً ضمن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وبلدين أو ثلاثة بلدان. وبعد انجاز المهام الأولية لجمع المعلومات، سيشمل المشروع وكالات أخرى، مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٧ - ويشمل المحور الرئيسي للعمل ما يلي:

(أ) وضع قائمة جرد بالمؤشرات داخل منظومة الأمم المتحدة تميز بين مجموعات المؤشرات التي تنفرد بها وكالات معينة ومجموعات المؤشرات التي تقوم بتجميعها وكالتان أو أكثر؛

(ب) تحديد مواضع التداخل وحالات الترابط الوثيق والفجوات والتضاربات بين مختلف مجموعات مؤشرات التنمية التي يجري وضعها حالياً؛

(ج) انشاء موقع شبكي حاسوبي يزود المستعملين بخريطة تبين مؤشرات التنمية الموجودة.

٢٨ - وقد صممت الشعبة إطاراً لجمع المعلومات ذات الصلة بصدد وضع المؤشرات حسب الوكالات، وستقوم بتنقيح ذلك الإطار استناداً الى الخبرة المكتسبة من المرحلة الأولى من جمع المعلومات. وإرشاد المرحلة التالية من العمل، سيعرض التقرير الذي سيقدم الى الاجتماع غير الرسمي للمجلس (انظر الفقرة ٢٤ أعلاه) النتائج المتعلقة بالجوانب المشتركة والفجوات والتضاربات؛ وفائدة المؤشرات في رصد الأهداف؛ والأثر المترتب على البلدان.

٢٩ - ويقتضي الموعد المحدد لتقديم التقرير الى الاجتماع غير الرسمي للمجلس أن يكون التقرير جاهزاً في ١ نيسان/ابريل ١٩٩٩. ولن يكون في الإمكان تقديم مشروع التقرير الى اللجنة الإحصائية باللغة الانكليزية وجميع اللغات الرسمية الأخرى؛ غير أنه سيجري اطلاق اللجنة على النتائج والاستنتاجات الرئيسية للدراسة.

باء - تقييم الأثر المترتب على البلدان

٣٠ - تقترح الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة الاضطلاع ببعثات الى ثلاثة من البلدان الرائدة ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وسيكون الغرض من هذه البعثات هو تقييم الى أي مدى تطلب الوكالات المختلفة من البلدان أن تقوم بتجميع المؤشرات، والعبء الإضافي الذي تلقيه هذه الطلبات على كاهل البلدان، فضلاً عن الأثر الذي قد يكون لهذه الطلبات على العمل الإحصائي الاعتيادي للمكاتب الإحصائية الوطنية.

جيم - المؤشرات المتعلقة بالتقييم القطري المشترك في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٣١ - يتبين من مقارنة مؤشرات مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا بالمؤشرات المقترحة للتقييم القطري المشترك ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ان ثمانية من مؤشرات مجموعة البيانات الخمسة عشر موجودة في مجموعة المؤشرات الستة والثلاثين المؤقتة للتقييم القطري المشترك. وهناك إثنان آخران لهما ما يشبههما الى حد ما، حيث يرد معدل وفيات الأطفال (١ - ٤ سنوات) والناجح المحلي الإجمالي للفرد في مجموعة البيانات، بينما يقترح في مجموعة التقييم معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (صفر - ٥ سنوات) والناجح الوطني الإجمالي للفرد. وتخضع مؤشرات التقييم القطري المشترك للاختبار حالياً في ١٨ بلداً، كما يجري استعراضها في الوقت الحاضر استنادا الى الخبرة المكتسبة في عملية تجميعها في البلدان.

٣٢ - وتشارك الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة في عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لاستعراض وتنقيح قائمة مؤشرات التنمية التي ستستعمل كمجموعة أساسية من المؤشرات للتقييم القطري المشترك ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتشارك الشعبة في الفريق العامل المعني بالمؤشرات الذي شكله فريق الأمم المتحدة الإنمائي للاضطلاع بهذا العمل. ولإنشاء صلات بين إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومشروع المؤشرات التابع للشعبة سيجري اختيار بعض البلدان التي ستتم زيارتها من بين البلدان الرائدة في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

رابعا - نقاط للمناقشة

٣٣ - قد ترغب اللجنة في القيام بما يلي:

(أ) التعليق على تصميم مشروع المؤشرات فيما يتعلق بأهدافه ونواتجه وشمول تغطيته، بما في ذلك تقييمات الوكالات والبلدان، والأنشطة المقترحة؛

(ب) تقييم الأنشطة المضطلع بها ونتائجها الأولية تقييماً نقدياً؛

(ج) تقديم إرشادات بصدد الخطوات التالية التي ستتحذ في المشروع.

٣٤ - وقد ترغب اللجنة أيضاً في استعراض مجموعة البيانات في سياق مشروع المؤشرات ذي النطاق الأوسع.

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ٤ (E/1997/24)، الفقرة ٦٧.

(٢) انظر استنتاجات ومقررات اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الاجتماع العاشر، ١٦ أيار/مايو ١٩٩٨.

المرفق الأول

مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا*

- ١ - تقديرات السكان حسب نوع الجنس والسن و، حيثما يكون ملائماً وممكنًا، المجموعة الإثنية.
- ٢ - متوسط العمر المتوقع عند الولادة، حسب نوع الجنس.
- ٣ - معدل وفيات الرضع، حسب نوع الجنس.
- ٤ - معدل وفيات الأطفال، حسب نوع الجنس.
- ٥ - معدل وفيات الأمهات.
- ٦ - معدل انتشار وسائل منع الحمل.
- ٧ - متوسط عدد سنوات الدراسة المكتملة، حسب المناطق الحضرية/الريفية، وحسب نوع الجنس، وحيث يكون ممكنًا، حسب فئة الدخل.
- ٨ - متوسط عدد الأشخاص للغرفة الواحدة، باستثناء المطبخ والحمام.
- ٩ - الحصول على المياه المأمونة.
- ١٠ - الحصول على المرافق الصحية.

* ترد القائمة الدنيا في تقرير فريق الخبراء المعني بالآثار الإحصائية المترتبة على المؤتمرات الرئيسية المعقودة في إطار الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة (E/CN.3/AC.1/1996/R.4)؛ وقد أقرتها اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين، حسب توصية الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق الإحصائي الدولي، مع إحلال المؤشر "معدل انتشار وسائل منع الحمل" محل المؤشر "النسبة المئوية للرضع الذين يزنون أقل من ٥٠٠ ٢ غرام عند الولادة، حسب نوع الجنس" (انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ٤ (E/1997/24)، الفقرة ٦٧).

المرفق الأول (تابع)

- ١١ - القيمة المالية لسلة الأغذية اللازمة لتلبية الحاجة الغذائية الدنيا.
- ١٢ - الناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- ١٣ - دخل الأسرة المعيشية للفرد (المستوى والتوزيع).
- ١٤ - معدل البطالة، حسب نوع الجنس.
- ١٥ - نسبة العمالة الى السكان، حسب نوع الجنس، وحيث يكون مناسباً، حسب القطاع الرسمي وغير الرسمي.

المرفق الثاني (تابع)

عدد البلدان الحائزة على بيانات						المؤشر ^(١)
أوقيانوسيا	أوروبا	آسيا	الأمريكتان	افريقيا	المجموع	(مجموع عدد البلدان)
(١٢)	(٤٢)	(٤٨)	(٣٩)	(٥٤)	(١٩٥)	
١٢	٤٢	٤٦	٣٩	٥٢	١٩١	مجموع السكان
٩	٤٠	٣٨	٣٥	٣٦	١٥٨	تكوين السكان حسب نوع الجنس والسن
٥	٣٧	٢٨	٢٤	١٠	١٠٤	متوسط العمر المتوقع عند الولادة
٥	٣٨	٢٣	٢١	٦	٩٣	معدل وفيات الرضع
٥	٣٦	٢٢	٢٥	٨	٩٦	معدل وفيات الأطفال
٢	٣٥	١٥	٢٢	٤	٧٨	نسبة وفيات الأمهات
٦	١٧	٣٦	٢٩	٤٠	١٢٨	انتشار وسائل منع الحمل بين النساء المتزوجات
٢	١٣	٨	١١	٣	٣٧	متوسط عدد الأشخاص للغرفة الواحدة
٩	١٨	٤٢	٣٤	٥٢	١٥٥	النسبة المئوية للحاصلين على المياه المأمونة
١٠	٣٢	٤٢	٣٢	٥١	١٦٧	النسبة المئوية للحاصلين على المرافق الصحية

المرفق الثاني (تابع)

عدد البلدان الحائزة على بيانات						
المؤشر ^(أ)	المجموع	افريقيا	الأمريكتان	آسيا	أوروبا	أوقيانوسيا
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	١٧٢	٥٠	٣٩	٣٩	٣٦	٨
معدل البطالة	٨٧	٥	٢٦	١٧	٣٦	٣
نسبة العمالة الى عدد السكان من سن ١٥ الى ٦٤	٦٦	٣	٢٦	١٢	٢٣	٢

(أ) لا يرد هنا ذكر المؤشرات الثلاثة التي لا تشكل جزءاً من التجميع التجريبي.

المرفق الثالث (تابع)

عدد البلدان						توافر البيانات وحداثتها	المؤشر ^(١)
اوقيانوسيا	أوروبا	آسيا	الأمريكتان	افريقيا	المجموع		
(١٢)	(٤٢)	(٤٨)	(٣٩)	(٥٤)	(١٩٥)		(مجموع عدد السكان)
<u>١٢</u>	<u>٤٢</u>	<u>٤٦</u>	<u>٣٩</u>	<u>٥٢</u>	<u>١٩١</u>	<u>حائزة على بيانات</u>	مجموع السكان
٨	٣٨	٣٥	٣١	٢٧	١٣٩	١٩٩٥ أو ما بعده	
٢	٤	٩	٧	١٨	٤٠	١٩٩٤ - ١٩٩٠	
٢	صفر	٢	١	٧	١٢	١٩٨٩ - ١٩٨٥	
<u>صفر</u>	<u>صفر</u>	<u>١</u>	<u>صفر</u>	<u>٢</u>	<u>٤</u>	<u>غير حائزة على بيانات حديثة</u>	
<u>٩</u>	<u>٤٠</u>	<u>٣٨</u>	<u>٣٥</u>	<u>٣٦</u>	<u>١٥٨</u>	<u>حائزة على بيانات</u>	تكوين السكان حسب
١	٢٦	١٨	١٧	١٠	٧٢	١٩٩٥ أو ما بعده	نوع الجنس والسن
٣	١٣	١٣	١٤	١٩	٦٢	١٩٩٤ - ١٩٩٠	
٥	١	٧	٤	٧	٢٤	١٩٨٩ - ١٩٨٥	
<u>٣</u>	<u>٢</u>	<u>١٠</u>	<u>٤</u>	<u>١٨</u>	<u>٣٧</u>	<u>غير حائزة على بيانات حديثة</u>	
<u>٥</u>	<u>٣٧</u>	<u>٢٨</u>					
<u>صفر</u>	<u>١٩</u>	<u>٦</u>	<u>٢٤</u>	<u>١٠</u>	<u>١٠٤</u>	<u>حائزة على بيانات</u>	متوسط العمر المتوقع
			<u>٩</u>	<u>٣</u>	<u>٣٧</u>	<u>١٩٩٥ أو ما بعده</u>	عند الولادة
٤	١٥	١٣	١٠	٣	٤٥	١٩٩٤ - ١٩٩٠	
١	٣	٩	٥	٤	٢٢	١٩٨٩ - ١٩٨٥	
<u>٧</u>	<u>٥</u>	<u>٢٠</u>	<u>١٥</u>	<u>٤٤</u>	<u>٩١</u>	<u>غير حائزة على بيانات حديثة</u>	
<u>٥</u>	<u>٣٨</u>	<u>٢٣</u>	<u>٢١</u>	<u>٦</u>	<u>٩٣</u>	<u>حائزة على بيانات</u>	معدل وفيات الرضع
٣	٣٤	٩	١٠	١	٥٧	١٩٩٥ أو ما بعده	
١	٤	١٠	٩	٣	٢٧	١٩٩٤ - ١٩٩٠	
١	صفر	٤	٢	٢	٩	١٩٨٩ - ١٩٨٥	

المرفق الثالث (تابع)

عدد البلدان						المؤشر ^(١)	توافر البيانات وحداثتها
أوقيانوسيا	أوروبا	آسيا	الأمريكتان	افريقيا	المجموع		
<u>٧</u>	<u>٤</u>	<u>٢٥</u>	<u>١٨</u>	<u>٤٨</u>	<u>١٠٢</u>	غير حائزة على بيانات حديثة	
<u>٥</u>	<u>٣٦</u>	<u>٢٢</u>	<u>٢٥</u>	<u>٨</u>	<u>٩٦</u>	حائزة على بيانات	معدل وفيات الأطفال
١	٢٠	٦	٢	٢	٣١	١٩٩٥ أو ما بعده	
٢	١٦	١٢	١٩	٣	٥٢	١٩٩٤ - ١٩٩٠	
٢	صفر	٤	٤	٣	١٣	١٩٨٩ - ١٩٨٥	
<u>٧</u>	<u>٦</u>	<u>٢٦</u>	<u>١٤</u>	<u>٤٦</u>	<u>٩٩</u>	غير حائزة على بيانات حديثة	
<u>٢</u>	<u>٣٥</u>	<u>١٥</u>	<u>٢٢</u>	<u>٤</u>	<u>٨٧</u>	حائزة على بيانات	نسبة وفيات الأمهات
صفر	١٨	٥	٤	صفر	٢٧	١٩٩٥ أو ما بعده	
٢	١٦	٨	١٤	٢	٤٢	١٩٩٤ - ١٩٩٠	
صفر	١	٢	٤	٢	٩	١٩٨٩ - ١٩٨٥	
<u>١٠</u>	<u>٧</u>	<u>٣٣</u>	<u>١٧</u>	<u>٥٠</u>	<u>١١٧</u>	غير حائزة على بيانات حديثة	
<u>٦</u>	<u>١٧</u>	<u>٣٦</u>	<u>٢٩</u>	<u>٤٠</u>	<u>١٢٨</u>	حائزة على بيانات	انتشار وسائل منع
صفر	١	٤	٦	١٣	٢٤	١٩٩٥ أو ما بعده	الحمل بين النساء
٢	١٣	٢٦	١٣	٢١	٧٥	١٩٩٤ - ١٩٩٠	المتزوجات
٤	٣	٦	١٠	٦	٢٩	١٩٨٩ - ١٩٨٥	
<u>٦</u>	<u>٢٥</u>	<u>١٢</u>	<u>١٠</u>	<u>١٤</u>	<u>٦٧</u>	غير حائزة على بيانات حديثة	
<u>٢</u>	<u>١٣</u>	<u>٨</u>	<u>١١</u>	<u>٣</u>	<u>٣٧</u>	حائزة على بيانات	متوسط عدد
١	٦	١	٦	٢	١٦	١٩٩٤ - ١٩٩٠	الأشخاص للغرفة
١	٧	٧	٥	١	٢١	١٩٨٩ - ١٩٨٠	الواحدة
<u>١٠</u>	<u>٢٩</u>	<u>٤٠</u>	<u>٢٨</u>	<u>٥١</u>	<u>١٥٨</u>	غير حائزة على بيانات حديثة	

المرفق الثالث (تابع)

عدد البلدان						توافر البيانات وحداثتها	المؤشر ^(أ)
اوقيانوسيا	أوروبا	آسيا	الأمريكتان	افريقيا	المجموع		
٩	١٨	٤٢	٣٤	٥٢	١٥٥	حائزة على بيانات	النسبة المئوية للسكان
٦	٩	٣٢	٣٣	٣٩	١١٩	١٩٩٦ - ١٩٩٤	الحاصلين على مياه
٣	٩	١٠	١	١٣	٣٦	١٩٩٣ - ١٩٨٦	مأمونة
٣	٢٤	٦	٥	٢	٤٠	غير حائزة على بيانات	
						حديثة	
١٠	٣٢	٤٢	٣٢	٥١	١٦٧	حائزة على بيانات	النسبة المئوية للسكان
٥	٩	٣٣	٣٠	٣٤	١١١	١٩٩٦ - ١٩٩٤	الحاصلين على مرافق
٥	٢٣	٩	٢	١٧	٥٦	١٩٩٣ - ١٩٨٦	صحية
٢	١٠	٦	٧	٣	٢٨	غير حائزة على بيانات	
						حديثة	
٨	٣٦	٣٩	٣٩	٥٠	١٧٢	حائزة على بيانات	الناتج المحلي الإجمالي
١	٢٠	٢١	١٤	٨	٦٤	١٩٩٥ أو ما بعده	للفرد
٦	١٦	١٧	٢٢	٣٣	٩٤	١٩٩٤ - ١٩٩٠	
١	صفر	١	٣	٩	١٤	١٩٨٩ - ١٩٨٥	
٤	٦	٩	صفر	٤	٢٣	غير حائزة على بيانات	
						حديثة	
٣	٣٦	١٧	٢٦	٥	٨٧	حائزة على بيانات	معدل البطالة
٣	٢٨	١٢	١٦	١	٦٠	١٩٩٥ أو ما بعده	
صفر	٨	٥	١٠	٤	٢٧	١٩٩٤ - ١٩٩٠	
٩	٦	٣١	١٣	٤٩	١٠٨	غير حائزة على بيانات	
						حديثة	
٢	٢٣	١٢	٢٦	٣	٦٦	حائزة على بيانات	نسبة العمالة الى
١	٢٢	١١	١٩	٢	٥٥	١٩٩٥ أو ما بعده	السكان للأعمار ١٥ -
١	١	١	٦	صفر	٩	١٩٩٤ - ١٩٩٠	٦٤ سنة
صفر	صفر	صفر	١	١	٢	١٩٨٩ - ١٩٨٥	
١٠	١٩	٣٦	١٣	٥١	١٢٩	غير حائزة على بيانات	
						حديثة	

(أ) لا يرد هنا ذكر المؤشرات الثلاثة التي لا تشكل جزءاً من التجميع التجريبي.

المرفق الرابع

التوفيق بين مؤشرات التنمية وترشيدها:
بيان بالمشاكل والخطوات اللازمة لحلها

ألف - بيان بالمشاكل

١ - تلزم إحصاءات ومؤشرات ذات صلة وموثوقة وملائمة زمنياً لرصد التقدم المحرز في اتجاه تحقيق الأهداف العملية للسياسة العامة، كتلك التي صاغتها المؤتمرات العالمية المعقودة في الآونة الأخيرة. ونتيجة لذلك، يقوم عدد من الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها بتحديد مجموعات جديدة من مؤشرات التنمية في مجالات اختصاصها. وتنشر هذه المؤشرات في تقارير البرامج والمنشورات الإحصائية والمواقع الشبكية الحاسوبية.

٢ - يشير مصطلح المؤشر هنا إلى البيانات والمركبات الإحصائية "البسيطة" (مثل الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط العمر المتوقع)، المسلّم بأنها أدوات تحليلية لصنع القرارات؛ أما المؤشرات المركبة تركيباً شديداً من نوع الأرقام القياسية (مثل الرقم القياسي للتنمية البشرية) فمستبعدة بشكل واضح.

٣ - يمكن بيان المشاكل الرئيسية كما يلي:

(أ) تكاثر المؤشرات - إن العدد اللامتناهي من مؤشرات التنمية وعدم وجود معلومات عن كيفية الربط بين المؤشرات المتشابهة يجعلان من الصعب على المحللين وصانعي القرار استعمالها؛

(ب) التضاربات بين المؤشرات - بالرغم من الاشارات إلى المؤشرات المتماثلة ظاهرياً، توجد اختلافات في تعاريفها، وفي استعمال مصادر البيانات، وفي طريقة التجميع، وفي الدورية وما إلى ذلك، تؤدي إلى قيم عددية مختلفة؛

(ج) صحة المؤشرات - المصادر والتعاريف وطرق التجميع/ التقدير لا تكون محددة بوضوح دائماً. كما ان عدم وجود بيان كاف بالمراجع والملاحظات التقنية يمنع المستعمل من القيام بتقدير بصير للنوعية؛

(د) فصل وضع المؤشرات عن جمع البيانات الأساسية على المستوى القطري - لا يولى إهتمام كافٍ لتحسين نوعية وشمول البيانات الأساسية التي تؤخذ منها المؤشرات؛

(هـ) تحميل النظم الإحصائية الوطنية أعباءً فوق طاقتها - المطالب المتزاخمة والتداخل السئ⁽¹⁾ بين مجموعات المؤشرات المصوغة دولياً يزيدان من عبء الإبلاغ الملقى على كاهل الوكالات الإحصائية الوطنية. والطلبات الخاصة من جانب الوكالات الدولية تؤدي إلى تجميع خاص للبيانات، مما يلقي ضغوطاً كبيرة على الموارد المالية والبشرية المحددة، وبالتالي يضر بالبرامج الإحصائية الوطنية الاعتيادية؛

(و) الاستعمال غير الكفء للموارد الإحصائية - لا تتقاسم الوكالات حالياً بطريقة مثلى المعلومات الواردة من المستوى القطري. ومن الممكن تحقيق مكاسب من حيث الكفاءة بإدخال تحسينات على تنظيم تدفق المعلومات.

باء - الهدف

٤ - إن الهدف العام هو تزويد المحللين وصانعي القرار على المستويين الوطني والدولي بعدد كاف من مؤشرات التنمية ذات الصلة والموثوقة والملائمة زمنياً. وهذا يتطلب جهداً منسقاً بصورة أفضل لتحسين البيانات على المستوى القطري بصدد عدد محدود من المؤشرات. وإلى جانب ذلك، يلزم أن تكون هذه المؤشرات متوافقة في تعاريفها وقيمتها واستعمالاتها، بصرف النظر عن الوكالة أو المؤسسة التي تقوم بانتاجها/ أو نشرها.

٥ - إن عناصر الحالة بعد إدخال تحسينات عليها يمكن أن تشمل ما يلي:

(أ) "هندسة" المؤشرات: إيجاد فهم مشترك بصدد هيكل المؤشرات يميز بين مجموعات المؤشرات المشتركة، التي تشترك فيها وكالتان أو أكثر، والاضافات الفردية. ويمكن أن تشكل نخبة من المؤشرات تتسم بالقصر والتركيز المجموعة الأساسية من المؤشرات؛

(ب) قنوات محددة تحديداً جيداً لتدفق المعلومات: الاتفاق على تقسيم العمل بين الوكالات الدولية فيما يتعلق بالمؤشرات أو مجموعات المؤشرات المترابطة. وتقتضي مسؤولية كل وكالة ("راعية") محددة جمع بيانات أساسية من البلدان، وتجميع المؤشرات وتوزيعها بصورة فعالة على المستعملين ذوي الصلة؛

(ج) التوحيد والشفافية والنوعية: استعمال تعاريف ومصادر وطرق موحدة فيما يتعلق بالمؤشرات المتماثلة؛ وبالنسبة لجميع المؤشرات، تعيين مراجع البيانات الأساسية المستعملة بطريقة منهجية وجعل إجراءات التقدير أكثر شفافية؛ وجعل البيانات والبيانات المتغيرة في المتناول على منصة إلكترونية في الانترنت.

جيم - جهود التنسيق السابقة/ الجارية

٦ - بناء على طلب فرقة العمل المعنية بتهيئة بيئة مواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، أنشأت الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة قاعدة بيانات نموذجية للمؤشرات التي يتم انتاجها ونشرها في منظومة الأمم المتحدة. وقامت الشعبة باختبار قاعدة البيانات بإعداد قائمة جرد للمؤشرات الخاصة بها. وفي وقت لاحق اقترحت الشعبة على اللجنة الفرعية للأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية في اجتماعها الحادي والثلاثين (١٩٩٧) أن توفر مدخلات لتوسيع قائمة جرد المؤشرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي حين ارتآى بعض الأعضاء ان قائمة الجرد هذه يمكن أن تكون مفيدة، أعربت اللجنة الفرعية عن شكوكها في أن توضع القائمة موضع الاستعمال وأعربت عن قلقها بشأن المدخل اللازم لانشاء قائمة الجرد الأولية والمحافظة عليها (انظر E/CN.3/AC.1/1998/L.10). على أن لجنة التنسيق الادارية في وقت لاحق طلبت من لجنتها الفرعية أن تتابع، على سبيل الأولوية، دعم وجود تماثل أكبر في المؤشرات وكفالة وجود توافق أكبر بين المؤشرات العالمية. وطلبت من اللجنة الفرعية أن تقدم تقريراً الى اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية عن نتائجها واستنتاجاتها.

٧ - وبالإضافة الى جهود لجنة التنسيق الادارية، جرى عدد من المشاورات الثنائية بصدد مجموعات مختارة من المؤشرات بين الوكالات المعنية. وفضلاً عن ذلك، بدىء بعملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كجزء من برنامج اصلاح الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، تعاونت وكالات فريق الأمم المتحدة الإنمائي لتحديد مجموعة من المؤشرات للتقييم القطري المشترك.

دال - جهات فاعلة أخرى

٨ - إن المشكلة بطبيعية الحال ليست مقصورة على وكالات الأمم المتحدة. فقد قامت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بصياغة قائمة مكونة من ٢٠ مؤشراً لأغراض أهمها ايجاد أداة تقوم بتقييم منطقي للمجالات التي ينبغي أن ترصد لها موارد المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق أجدى نتائج ممكنة. ويقوم البنك الدولي بنشر "مؤشرات التنمية العالمية" كما شرع صندوق النقد الدولي لتوه في الترويج لنظامه العام لنشر البيانات، الذي يشتمل على نموذج للمؤشرات الاجتماعية. وإلى جانب ذلك، ينشط عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية في انتاج ونشر المؤشرات كل في ميدان اختصاصها. ويقترح مواصلة اشراك جميع المؤسسات المذكورة أعلاه في حوار بناء بصدد هذا الموضوع.

ها - دور الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة

٩ - تعرض الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة أن تقوم بدور "المساعد". وليس الهدف من ذلك هو اختيار أو تقييم أي مؤشر. والشعبة أيضاً لا تملك مجموعة معينة من المؤشرات تدافع عنها. وإنما الدور المقترح هو الدور المتواضع نوعاً لوسيط شريف، يستهل الحوارات والمناقشات ويقدم مدخلات تقنية، كلما اقتضى الحال. فالشعبة مؤهلة بصورة طبيعية للنهوض بهذه المبادرة حيث أنها تضطلع بمهام الأمانة للجنة الفرعية

المعنية بالأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، التي تشمل ليس فقط وكالات الأمم المتحدة كأعضاء بل أيضا مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. وبالإضافة الى ذلك، حيث أن الشعبة تعمل من خلال اللجنة الإحصائية في تعاون وثيق مع الوكالات الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء، فهي على دراية جيدة بالمشاكل على الصعيد الوطني.

واو - التدابير الممكنة اتخاذها من قبل اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
 ١٠ - إن أية محاولة للتوفيق بين مؤشرات التنمية وترشيدها يجب أن تكون عملية تراكمية. واللجنة التنفيذية إذ تعي هذا المبدأ مدعوة الى مناقشة هذه المسألة ومطلوب منها:

(أ) أن توافق على أن يلتزم أعضاؤها بالعمل معاً في جهد تعاوني يهدف الى ايجاد حل؛

(ب) أن تنشئ/ تَنْشِطَ فريقاً عاملاً معنياً بالمؤشرات، يضم كلاً من المنتخبين والمستعملين، لرسم تفاصيل عملية تراكمية للتوفيق بين مؤشرات التنمية وترشيدها. وسيقدم هذا الفريق العامل تقريراً مرحلياً، يشتمل على توصيات، الى اللجنة التنفيذية؛

(ج) أن تمنح الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة ولاية لإعداد قائمة جرد بالمؤشرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بالتعاون مع جميع الوكالات لنشرها في الانترنت إحتمالاً؛

(د) أن تطلب من الوكالات المعنية أن تستعمل البلدان الرائدة في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتدرس مع الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة آثار مشكلة المؤشرات على المستوى القطري.

(أ) إن إجراء مقارنة بين ثلاث مجموعات من المؤشرات، مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا (مجموعة البيانات - ١٥ مؤشراً)، ومجموعة المؤشرات الأساسية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠ مؤشراً) والتقييم القطري المشترك لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (٣٥ مؤشراً) يبين أنه لا يوجد إلا ستة مؤشرات متطابقة مشتركة بين المجموعات الثلاث جميعاً.
